

CWS/3/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 مارس 2013

اللجنة المعنية بمعايير الويبو

الدورة الثالثة

جنيف، من 15 إلى 19 أبريل 2013

إنشاء مهمة من أجل وضع شروط توفير المعلومات الخاصة بالوضع القانوني من قبل مكاتب الملكية الصناعية

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تُعد المعلومات الخاصة بالوضع القانوني عنصرا هاما من المعلومات المتعلقة بالبراءات لأنها تُستخدم لتحديد عدة أمور منها، مثلا، ما يلي:

- ما إذا لا تزال عملية فحص أحد طلبات البراءات عالقة؛

- أو ما إذا أصدرت تقارير البحث والفحص؛

- أو ما إذا عُدّل الطلب؛

- أو ما إذا سُحب الطلب أو رُفض؛

- أو ما إذا مُنحت براءة ولا تزال سارية المفعول؛

- أو ما إذا انتهت مدة براءة ممنوحة أو سقطت تلك البراءة أو حُدّد نطاقها أو عُدّلت أو ألغيت.

2. وبناء عليه تؤدي تلك المعلومات دورا أساسيا في مجالات عدة، مثل مجال نقل التكنولوجيا، ذلك أنها تردّ على السؤال المطروح لتحديد التكنولوجيا التي لا تزال محمية وتحديد مكان تلك الحماية، أو للاستفسار عن إمكانية توافرها مجانا للجمهور في موعد قريب.

3. ولا بدّ أن تكون البيانات الخاصة بالوضع القانوني محدثة للتمكن من الخلوص إلى استنتاجات صحيحة. ولكن نظرا لارتباط الوضع القانوني للبراءات بأحداث أو إجراءات قانونية، فإنّ الوضع يتغيّر مع مرور الوقت ويطرح، بالتالي، مشاكل خاصة أمام توافر المعلومات المحدثة وموثوقيتها.
4. ولم يُستحدث أيّ معيار لتغطية نسق البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات. وحيث إنّ تبادل ونشر المعلومات الخاصة بالبراءات يتمّ بالوسائل الإلكترونية لنقل البيانات من قاعدة بيانات إلى أخرى، فإنّ من الضروري استحداث معيار من هذا القبيل من أجل تدعيم تبادل البيانات الرقمية بفعالية بين مكاتب الملكية الصناعية والمكتب الدولي لليويو.
5. ويسعى المكتب الدولي إلى تضييق الفجوة المعرفية القائمة على الصعيد العالمي وإلى وضع بنية تحتية تساعد على تعزيز نقل التكنولوجيا من خلال الاستخدام الفعال للمعلومات الخاصة بالبراءات. وعليه استهل أنشطة لتحسين توافر البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات وتحسين موثوقيتها وإمكانية مقارنتها، وذلك لأغراض عدة منها زيادة تطوير قواعد البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات وتوسيع نطاق مشاركة البلدان في عملية تقاسم البيانات.
6. وكانت الخطوة الأولى التي اتُخذت في إطار المشروع المدرج ضمن جدول أعمال التنمية والمعنون "الملكية الفكرية والملك العام" إعداد "دراسة عن توافر البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات وموثوقيتها وإمكانية مقارنتها" وتقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كي تنظر فيها في دورتها الثامنة في نوفمبر 2011.
7. ويرد الملخص العملي للدراسة في المرفق الأول من هذه الوثيقة. وينبغي الانتباه بوجه خاص للتنوع الذي تتسم به حاليا البيانات الخاصة بالوضع القانوني والمستقاة من مختلف السلطات القضائية الوطنية، والبيانات المستقاة من قاعدة بيانات المركز الدولي لوثائق البراءات (INPADOC)، وبالتالي فإنّ الدراسة تشير إلى أنّه "يجب كثيرا التوحيد أو استخدام رموز موحدة تطبّق من أجل وصف الأحداث بصورة عامة" (الفقرة 11 من الملخص العملي). وكما دُوّن في التقرير (انظر الفقرات من 137 إلى 144 من الوثيقة CDIP/8/9)، دفعت الدراسة أحد الوفود إلى إبداء دعم خاص "لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بسجلات البراءات الوطنية وربطها بركن البراءات الإلكتروني (PATENTSCOPE)".
8. واعتبرت مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG) مسألة توافر معلومات عالية الجودة عن الوضع القانوني من المسائل البالغة الأهمية. ومجموعة العمل المذكورة هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية يوجد مقرها في أوروبا وتضمّ شركات بحثية تستخدم البراءات العلمية والتقنية وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في أعمالها. ولتلك المنظمة مركز المراقب الرسمي في اليويو وتشارك، بتلك الصفة، في عدة اجتماعات تنظمها اليويو.
9. وتسعى مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG) إلى إبراز أهمية توحيد البيانات الخاصة بالوضع القانوني في مختلف الاجتماعات، بما في ذلك ندوة اليويو. وفي الاجتماع الذي عقده الفريق العامل التابع لمجموعة العمل والمعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق في سبتمبر 2012، أعد اقتراح يقارن بين رغبات المستخدمين واحتياجاتهم (انظر المرفق الثاني لهذه الوثيقة). ويرمي ذلك الاقتراح إلى زيادة نسبة التغطية بالبيانات الخاصة بالوضع القانوني وتحديد الحد الأدنى لمجموعة البيانات التي ينبغي للمكاتب توفيرها لقواعد البيانات المركزية مثل المركز الدولي لوثائق البراءات (INPADOC) و ركن البراءات الإلكتروني (PATENTSCOPE). وعُرض ذلك الاقتراح على المكتب الدولي كي ينظر فيه.
10. ويقترح المكتب الدولي بأن تحرص اللجنة، بالنظر إلى الدعم العام المقدم من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية و مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG)، على النظر في الحاجة إلى استحداث معيار جديد لليويو لأغراض البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات.

11. واللجنة مدعوة إلى النظر في ذلك الاقتراح والسعي، في هذا المضمار، إلى استكشاف إمكانية إنشاء مهمة جديدة من أجل وضع معيار جديد للويبو لأغراض تبادل مكاتب الملكية الصناعية للبيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات. وينبغي أن يفهم من ذلك أنّ الهدف المنشود ليس هو توحيد القوانين واللوائح التنفيذية المتعلقة بالوضع القانوني للبراءات. بل ينبغي أن يكون الهدف ضمان التنسيق والاتساق في مواءمة البيانات والخصائص التقنية ذات الصلة. وسيشمل النطاق المقترح لتلك المهمة قائمة بالبيانات الخاصة بالوضع القانوني لأغراض تبادل البيانات بالوسائل الإلكترونية بين مكاتب الملكية الصناعية والمكتب الدولي للويبو. ويمكن أن تضمّ تلك القائمة أهمّ ما ترغب مكاتب الملكية الصناعية في تقاسمه من البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات. ويمكن أن لا تقتصر تلك القائمة على الحد الأدنى لمجموعة البيانات الخاصة بالوضع القانوني التي يجب على مكاتب الملكية الصناعية تبادلها، بل تشمل أيضا بيانات إضافية اختيارية عن الوضع القانوني ممّا ترغب مكاتب الملكية الصناعية في تبادله إذا كانت تلك البيانات الإضافية منطبقة أو متوافرة تقنيا. ويمكن الإسهاب في تفاصيل القائمة بتحديد نسق موحد لتلك البيانات. ويمكن ترك نطاق المهمة وتفصيلها المذكورة أعلاه لفرقة العمل الجديدة كي تطب في مناقشتها، إذا وافقت اللجنة على ذلك.

12. إن اللجنة المعنية بمعايير الويبو مدعوة إلى ما يلي:

(أ) النظر في إنشاء المهمة الجديدة

التالية: "إعداد اقتراح من أجل إنشاء معيار جديد للويبو لأغراض تبادل مكاتب الملكية الصناعية للبيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات"، على النحو المشار إليه في الفقرة 11 أعلاه، والموافقة على إنشائها؛

(ب) والنظر في إنشاء فرقة عمل

جديدة لتولي المهمة الجديدة، والموافقة على إنشائها؛

(ج) وتعيين المكتب الدولي مشرفا على

فرقة العمل.

[يلي ذلك المرفقان]

ملخص عملي (CDIP/4/3 REV./STUDY/INF/3)

مقدمة

1. تركز الدراسة (المشار إليها فيما يلي بكلمة "الدراسة") على الجوانب التقنية للمعلومات المتعلقة بالوضع القانوني للبراءات. وتدخّل هذه الجوانب في غالب الأحيان في الفئات الثلاث المتمثلة في توافر هذه البيانات وموثوقيتها وإمكانية مقارنتها.
 2. وتشمل المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني للبراءات جميع البيانات المتصلة بالأحداث أو الإجراءات القانونية مثلما يحددها قانون البراءات ولائحته التنفيذية لكل نظام قانوني. وتكون عادة الهيئة التي تضطلع بتنفيذ هذه الإجراءات مكلفة أيضا بإخبار الجمهور بالأحداث القانونية المعنية، مثل منح براءة، وتكون بالتالي بمثابة المصدر المعتمد أو الأولي لمثل هذه المعلومات.
 3. ويمكن التمييز عادة بين مصدرين أوليين رئيسيين للبيانات المتعلقة بالوضع القانوني هما: جرائد البراءات وسجلات البراءات. وكانت الجرائد وما زالت في بعض الأحيان تصدر على فترات منتظمة في صيغة ورقية، أي في شكل طبعات فردية تتضمن معلومات عن آخر الأحداث التي تغير الوضع القانوني لطلب براءة أو لبراءة ممنوحة، كتحديث الملكية على سبيل المثال. ومن جهة أخرى، يمكن أن يتغير هذا الوضع من يوم إلى آخر. ولهذا، تكون السجلات عبارة عن وسيلة أو خدمة لتسجيل التغييرات وإتاحة المعلومات الحديثة والمعتمدة على نحو متزايد، وبشكل يومي في أفضل الأحوال.
 4. وفي الواقع، غالبا ما يستعين المنتفعون بمعلومات البراءات بمصادر ثانوية للمعلومات المتعلقة بالوضع القانوني، وهي مصادر تجمع هذه البيانات من مصادر أولية وتعالجها وتجعلها قابلة للبحث. وتكمن المزايا المهمة لهذه المصادر الثانوية في توافر هذه البيانات جنبا إلى جنب مع معلومات عن أسرة البراءات مما يسمح ببحث فعال عن أوضاع عدة حقوق مترابطة متعلقة بالبراءات تكون مودعة في أنظمة قانونية مختلفة، وذلك من خلال البحث على واجهة موحدة. أما عيوب الانتفاع بهذه المصادر الثانوية فهي بالأساس التأخر في النشر ونقص بعض البيانات الواردة في المصادر الأولية.
- تحليل دراسة الويبو الاستقصائية وقواعد البيانات الحالية
5. أجرت الويبو، لأغراض هذه الدراسة، دراسة استقصائية بشأن توافر البيانات المتعلقة بالوضع القانوني في مصادر أولية من خلال إرسال استبيان إلى الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للبراءات. وقد ورد 87 ردا على هذا الاستبيان. ويمكن الاطلاع على نتائج التقييم المفصل على العنوان التالي:
http://www.wipo.int/patentscope/en/programs/legal_status/index.html
 6. وباختصار، ففي الأنظمة القانونية التي تعمل بنظام البراءات منذ مدة طويلة (حوالي 40 بلدا)، يجري غالبا النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني بصورة كافية، وتكون سجلات البراءات بالأخص عملية وقابلة للبحث في معظم الأحيان باستخدام الإنترنت كما تخضع لتحديث يومي وتُقسّم البيانات مع قواعد البيانات الثانوية.
 7. وإن الوضع أقل مواءمة في العديد من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. فالسجلات في العديد من الأنظمة القانونية غير عملية أو عملية فقط من حيث إمكانية تقديم طلبات (خطية على سبيل المثال) إلى المكتب للحصول على معلومات وبيانات بشأن الوضع القانوني. ومن غير الممكن في أغلب الأحيان البحث في السجلات باستخدام الإنترنت. ويكون نطاق البيانات القابلة للبحث محدودا، ونادرا ما تُقسّم البيانات مع مصادر ثانوية. ويتيح ثلث السجلات تقريبا المعلومات مقابل دفع رسم.

8. وبجثت الدراسة أيضا المصادر الثانوية للمعلومات المتعلقة بالوضع القانوني مع التركيز بشكل خاص على المركز الدولي لوثائق البراءات المعترف به على نطاق واسع باعتباره المصدر الثانوي الرائد للبيانات بشأن الوضع القانوني، حيث يحصل منه العديد من الموردين الآخرين للمعلومات بشأن البراءات على بيانات الوضع القانوني أو يشترونها منه. وقد انطلق هذا المركز في سنة 1972 بمبادرة الويبو وأصبح فيما بعد تابعا للمكتب الأوروبي للبراءات. ويجمع المركز حاليا بيانات الوضع القانوني من 57 نظام قانوني. ويجري استرداد ومعالجة البيانات الواردة من قنوات مساهمة مختلفة يصل عددها إلى 10 قنوات لكل بلد، وذلك من أجل توحيد البيانات واستكملها بمعلومات المركز عن كل أسرة براءات فيما يخص كل طلب براءة. وهناك تفاوت أيضا في عدد المواد وتنوع البيانات الواردة تقارير بشأنها من كل مكتب للملكية الفكرية. وتعرف هذه المعالجة الشاقة تأخيرات في إتاحة البيانات تتراوح من يومين إلى ثلاثة أشهر حسب المصدر الأولي. وتخضع البيانات المعالجة لتحديث أسبوعي وتتاح للبحث من خلال خدمات مختلفة للمعلومات عن البراءات تابعة للمكتب الأوروبي للبراءات، كبيانات مجانية من خلال الخدمة الإلكترونية للبحث في البراءات وطلبات البراءات مثلا أو كمنتجات بيانات أولية لفائدة مكاتب الملكية الفكرية الأخرى أو موردي المعلومات من القطاع الخاص. وتعتمد موثوقية هذه البيانات إلى حد كبير على صحة البيانات الأولية المحصلة من المصادر الأولية واكتمالها واستمرارية نشرها.

9. ومن المصادر الثانوية الأخرى للمعلومات عن وضع البراءات قاعدة بيانات ركن البراءات (PATENTSCOPE) للويبو التي تشمل بيانات عن الأحداث القانونية الخاصة بالمرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والدخول في المرحلة الوطنية. وتقدم هذه المعلومات الأخيرة بصفة طوعية فقط من دول أعضاء مختارة في المعاهدة المذكورة مع تفاوت في مواعيد تقديم تلك المعلومات بما أنه ما من إلزام بتقديمها إلى الويبو. وللبيانات الخاصة بتحديد الطلبات الدولية التي لم تدخل في المرحلة الوطنية/الإقليمية أهمية في تحديد التكنولوجيا المدرجة في الطلبات التي تعتبر أنها آلت إلى الملك العام.

10. ومن المصادر الثانوية المهمة الأخرى للمعلومات عن وضع البراءات لأغراض ممنية قواعد البيانات التجارية التي تحصل على الكثير من بياناتها الأولية من المركز الدولي لوثائق البراءات نظرا لقلة تكلفة جمع هذه البيانات ومعالجتها أولية. ومع هذا، يشتق أيضا هؤلاء الموردون بعض البيانات من مصادر أولية مختارة.

11. ونظرا لاتصال بيانات الوضع القانوني مبدئيا بالإجراءات والأحداث المختلفة التي يحددها كل نظام قانوني على حدة، فإن هذه البيانات تتنوع تنوعا كبيرا: فقد تكون بعض الأحداث المحتمل وقوعها في نظام قانوني ما غير مرتقبة في نظام آخر؛ وقد لا تعرف أصلا بعض الأحداث أو الإجراءات التي تحدث خلال عمر طلب براءة تعريفا واضحا، لكنها تكون ضرورية من أجل الرصد المؤتمت للإجراءات الداخلية. ولا شك أن التعريفات القانونية المختلفة تحد من إمكانية مقارنة هذه البيانات. وحتى أن أحداثا متشابهة يمكن أن تعرف تعريفا مختلفا قليلا أو أن تعتمد على ظروف مختلفة. وفي ظل هذه التعقيدات، يسجل المركز المذكور كل حدث قانوني يخبره به بلد معين برمز مختلف، ويعني هذا تطبيق رمز معين يصف حدث قانوني معين فقط على بيانات ذلك البلد المتعلقة بطلبات البراءات. وهكذا، فإن بيانات المركز تضم عدة آلاف من أنواع مختلفة من بيانات الوضع القانوني. ويجذب كثيرا التوحيد أو استخدام رموز موحدة تطبق من أجل وصف الأحداث بصورة عامة، لكن هذا قد يتطلب مقارنة متأنية للتعريفات الفردية وهو أمر لم يجر بعد.

الاستنتاجات

12. بالاستناد إلى تقييم دراسة الويبو الاستقصائية والمدخلات الواردة لأغراض التحضير للدراسة، تقترح أمانة الويبو الاستنتاجات التالية: تحتفظ معظم الأنظمة القانونية/البلدان التي أجابت على استبيان الويبو (حوالي 80 بلدا) بسجلات لبيانات الوضع القانوني للبراءات ويتيح العديد من مكاتب الملكية الفكرية للجمهور إمكانية النفاذ إلى قواعد البيانات على الإنترنت. وفي هذا الصدد، يبدو أن نفاذ الجمهور إلى المعلومات اللازمة لمعرفة الاختراعات التي آلت إلى الملك العام قد تحقق. ومع هذا، ما زال يتعين حل العديد من القضايا لتعزيز نفاذ الجمهور إلى بيانات الوضع القانوني.

13. وفي حوالي 50 بلدا/نظاما قانونيا (معظمها من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا)، لا تتوفر بيانات الوضع القانوني إلا بشكل محدود، بما أن العديد منها لا يمتلك بيانات الوضع القانوني في صيغة رقمية ولا سجلات وطنية شبكية (لهذا لا تتضمن المصادر الثانوية هذه البيانات). وي طرح تنوع الأحداث القانونية وطابعها المتغير مع الوقت تحديات خاصة أمام حفظ بيانات الوضع القانوني ونشرها.
14. وتتاح بيانات الوضع القانوني على نحو أفضل في بلدان/أنظمة قانونية أخرى (حوالي 40 بلدا/نظاما قانونيا) تتيح البيانات في سجلات البراءات على الخط باستخدام الإنترنت. لكن، ما زال المجال فسيحا لتحسين مضمون هذه البيانات وموثوقيتها.
15. ولا يعني توافر البيانات بالضرورة سهولة في النفاذ إليها من أجل تحديد الاختراعات المتاحة في الملك العام. وتنشأ الصعوبات بسبب ضرورة زيارة عدد من قواعد البيانات المختلفة المودعة على الخط لإجراء بحث عام، وضرورة فهم تعريفات مختلفة للأحداث في أنظمة قانونية مختلفة، وضرورة دفع رسم من أجل النفاذ إلى بيانات الوضع القانوني في بعض البلدان، واختلاف واجهات ولغات السجلات الوطنية الحالية المودعة على الخط عند إجراء بحث عام.
16. وفيما يتعلق باتباع سياسة لتقاسم البيانات ونشرها من أجل إتاحتها للجمهور، فقد اعتمدت أغلبية البلدان بالفعل سياسة بشأن حماية النفاذ إلى بيانات الوضع القانوني للبراءات بينما لم تقم بلدان أخرى بذلك.
17. ولا تتاح المعلومات بشأن الترخيص إلا بشكل محدود في معظم البلدان.
18. وما زالت المعلومات المتاحة بشأن دخول أو عدم دخول الطلبات الدولية في المرحلة الوطنية/الإقليمية قليلة في ركن البراءات، وذلك بسبب اعتماد الجهود الرامية إلى جمع هذه البيانات على المشاركة الطوعية لمكاتب الملكية الفكرية. ومن شأن البيانات المتعلقة بعدم الدخول، إن استخدمت وحُلَّت بشكل صحيح، أن تفيد في معرفة الاختراعات التي آلت إلى الملك العام.
19. ولا بد من تحسين موثوقية البيانات، على سبيل المثال من خلال زيادة عدد عمليات التحديث ومزامنة نشرها، ومن خلال تطبيق آليات موحدة للإخطار بتصحيح الأخطاء مما سيسمح بتسهيل تحديث المصادر الثانوية للمعلومات عن بيانات الوضع القانوني.
20. وبما أن لدى أغلبية البلدان سجلات وطنية على الخط، فمن الممكن ومن المفيد استحداث بوابة عالمية في ركن البراءات تتضمن روابط بالسجلات الوطنية للبراءات الشبكية.
21. وإن إمام الجمهور إماما فعلا بوجود حقوق في البراءات وأوضاعها لضروري للمساعدة في نقل التكنولوجيا، سواء من خلال التشجيع على الترخيص بالحقوق القائمة مسبقا أو من خلال تحديد الفرص التي تسمح بالانتفاع مجانا بالتكنولوجيا الواقعة في الملك العام وتطويرها في بعض الدول الأعضاء أو كافة هذه الدول. وفي ظل العولمة، سوف تستمر الأنشطة المتعلقة بتحديد الاختراعات الواقعة في الملك العام وفرص الترخيص الممكنة في الانتشار جغرافيا وستبحث عن شركاء محتملين في جميع أرجاء العالم. وإذا رأت الدول الأعضاء احتياجات أخرى إلى تحسين نفاذ الجمهور إلى المعلومات المتعلقة ببيانات الوضع القانوني في هذا السياق، فسيطلب أي مشروع للويو من أجل تلبية هذه الاحتياجات إلى مشاركة أغلبية عظمى من الدول الأعضاء مشاركة فعالة، وذلك بالأساس لأن كل دولة عضو يجب أن تنشئ مصادر أولية وتتقاسمها.

22. وستسعى أمانة الويبو إلى الحصول على الدعم القوي من صناع السياسات في كل دولة عضو لتعزيز نفاذ الجمهور إلى بيانات الوضع القانوني للبراءات وستستمر في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تكون فيها الموارد والقدرات جد قليلة، من أجل استحداث سجلات للبراءات على الخط وفقا لمعايير الويبو.

23. وستضع أمانة الويبو أيضا نموذجا لبوابة عالمية على موقع الويبو الشبكي، وستتضمن هذه البوابة روابط بالعناوين الإلكترونية للسجلات الوطنية الحالية للبراءات وستستمر الأمانة في تعزيز ركن البراءات من حيث مضمونه ووظائفه لتسهيل البحث عن المعلومات المتعلقة بالبراءات فيما يخص الاختراعات التي آلت إلى الملك العام.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG)

الدكتور ألكسندر مولين
الأمين العام للمجموعة
فليبينبرغ 72
42489 وولفرات
ألمانيا

الهاتف: +49-2058-72837 / الفاكس -72701
البريد الإلكتروني: alexander.mullen@p-d-g.info

السيد يوشيوكي تاكاجي
المدير العام المساعد
البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية
الويبو
34، شارع كولومبييت
1211 جنيف
سويسرا
12 سبتمبر 2012

الموضوع: شروط قطاع الصناعة فيما يتعلق بالحد الأدنى لشروط توفير البيانات الخاصة بالوضع القانوني

تحية طيبة وبعد،

يسرنا أن نوجه لكم رسالة باسم الفريق العامل التابع لمجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات والمعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق (PDG's IMPACT) لإبلاغكم بآرائنا حول البيانات الخاصة بالوضع القانوني.

وتكتسي المعلومات العالية الجودة الخاصة بالوضع القانوني أهمية بالغة بالنسبة لقطاع الصناعة لأنها من العناصر المشروطة لإجراء تحليل موثوق لوضع البراءات وهي بالتالي ضرورية لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة.

وبناء على ذلك أنشأت مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG)، مؤخراً، فرقة عمل ضمن الفريق العامل المعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق (IMPACT)، وذلك بغرض التأكيد بشدة على شروط قطاع الصناعة فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالوضع القانوني، والتي تتطلب أن تكون تلك المعلومات شاملة وموثوقة ومحدثة وموحدة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تُتاح البيانات الخاصة بالوضع القانوني والبيانات الجغرافية بطريقة متسقة وسهلة الاستعمال.

وعليه يود الفريق العامل المعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق (IMPACT) أن يقترح على الويبو اتخاذ مبادرة جديدة ترمي إلى ما يلي:

• زيادة نسبة التغطية بالبيانات الخاصة بالوضع القانوني؛

• وتحديد الحد الأدنى لمجموعة البيانات التي ينبغي للمكاتب توفيرها لقواعد البيانات المركزية مثل المركز الدولي

لوثائق البراءات (INPADOC) و ركن البراءات الإلكتروني (PATENTSCOPE).

ويسرنا أن نشير إلى أنّ الفريق العامل التابع لمجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG's IMPACT) هو منبر المستخدمين الرئيسي فيما يخص البيانات الخاصة بالوضع القانوني في كل أنحاء العالم. وعليه نحن على ثقة من أنّ إسهامنا سيكون قيما بالنسبة لكل مورّدي المعلومات الخاصة بالبراءات، لا سيما بالنسبة للمكتب الأوروبي للبراءات والويو والمكاتب الوطنية للبراءات وسائر مورّدي المعلومات ذات الصلة ولأوساط المستخدمين عموما.

وبناء عليه أعدت وثيقة شروط (انظر الملحق) تقارن بين رغبات المستخدمين واحتياجاتهم.

ونعزم إبلاغ الفريق العامل المعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق (IMPACT) بتلك الوثيقة خلال اجتماعنا القادم الذي سيُعقد يومي 20 و 21 سبتمبر 2012 في هيلدبرغ وتستضيفه شركة باسف (BASF). ونتطلع إلى الترحيب بممثلي المكتب الأوروبي للبراءات والويو وعدة مكاتب وطنية والمورّدين الرئيسيين والترحيب، بالطبع، بممثلي أوساط المستخدمين في قطاع الصناعة العاملين في 39 شركة من الشركات الأعضاء في مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG).

وستُتاح للمكتب الأوروبي للبراءات نسخة من هذه الرسالة المتضمنة وثيقة الشروط المذكورة.

وسيسرّ فرقة العمل التابعة لنا التعاون مع منظماتكم بشأن المبادرة المقترحة، وعليه نأمل أن نتلقى ردا إيجابيا منكم.

ونتطلع إلى مناقشة المزيد من التفاصيل مع الويو، ولمزيد من المعلومات يُرجى الاتصال برئيس الفريق العامل التابع لمجموعة العمل (PDG's IMPACT)-الدكتور بيتر كالاس (peter.kallas@basf.com).

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

الدكتور ألكسندر مولين
الأمين العام

شروط قطاع الصناعة فيما يتعلق بالحد الأدنى لشروط توفير البيانات الخاصة بالوضع القانوني

تكتسي المعلومات العالية الجودة الخاصة بالوضع القانوني أهمية بالغة بالنسبة لقطاع الصناعة لأنها من العناصر المشروطة لإجراء تحليل موثوق لوضع البراءات وهي بالتالي ضرورية لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة.

وبناء على ذلك أنشأت مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG)، مؤخرًا، فرقة عمل ضمن الفريق العامل المعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق (IMPACT)، وذلك بغرض التأكيد بشدة على شروط قطاع الصناعة فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالوضع القانوني، والتي تتطلب أن تكون تلك المعلومات شاملة وموثوقة ومحدثة وموحدة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تُتاح البيانات الخاصة بالوضع القانوني والبيانات الجغرافية بطريقة متسقة وسهلة الاستعمال.

وعليه يود الفريق العامل المعني بتأثير قوانين البراءات على الوثائق (IMPACT) أن يقترح على الويبو اتخاذ مبادرة جديدة ترمي إلى ما يلي:

- زيادة نسبة التغطية بالبيانات الخاصة بالوضع القانوني؛
- وتحديد الحد الأدنى لمجموعة البيانات التي ينبغي للمكاتب توفيرها لقواعد البيانات المركزية مثل المركز الدولي لوثائق البراءات (INPADOC) و ركن البراءات الإلكتروني (PATENTSCOPE).

ويسر الفريق العامل IMPACT أن يشير إلى أنه منبر المستخدمين الرئيسي فيما يخص البيانات الخاصة بالوضع القانوني في كل أنحاء العالم. وعليه فإنه على ثقة من أنّ إسهامنا سيكون قبا بالنسبة لكل مورّدي المعلومات الخاصة بالبراءات، لا سيما بالنسبة للمكتب الأوروبي للبراءات والويبو والمكاتب الوطنية للبراءات وسائر مورّدي المعلومات ذات الصلة ولأوساط المستخدمين عموما.

وبناء عليه أعدت وثيقة شروط (انظر الملحق) تقارن بين رغبات المستخدمين واحتياجاتهم.

وناقش الفريق العامل IMPACT تلك الوثيقة خلال الاجتماع الذي عُقد يومي 20 و 21 سبتمبر 2012 في هيلدبرغ واستضافته شركة باسف (BASF). ورحّب الفريق العامل بممثلي المكتب الأوروبي للبراءات والويبو وعدة مكاتب وطنية والمورّدين الرئيسيين ورحّب، بالطبع، بممثلي أوساط المستخدمين في قطاع الصناعة العاملين في 39 شركة من الشركات الأعضاء في مجموعة العمل PDG.

وسيسرّ فرقة العمل التابعة للفريق العامل IMPACT التعاون مع الويبو والمكاتب الوطنية والدولية للبراءات بشأن المبادرة المقترحة.

الملحق 1

وثيقة شروط

الحد الأدنى لشروط توفير البيانات الخاصة بالوضع القانوني

ملاحظات عامة

يتيح نظام الحماية ببراءة آلية للتشجيع على زيادة الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا، ومن مصلحة كل الدول دعم التطورات التقنية لفائدة شعوبها والمجتمع عموماً. وبالتالي فإنّ من الضروري أن يكون كل من يشارك في أنشطة الأعمال، سواء كان شخصاً أو شركة، على علم بالحقوق الاحتكارية التي تنشأ من جراء البراءات التي يملكها الغير في المجال المعني.

ولكن لا ينبغي الاكتفاء بتلك الحقيقة. فنظراً لانتساق معظم البراءات بمدة محتملة تناهز 20 سنة لا يمكن تقدير مدة سريان الحق الاحتكاري سوى بالاستناد إلى الموصفات - ويمكن أن تكون تلك الموصفات مضلّة بشدة. وعملياً يتوقف أصحاب البراءات عادة عن دفع الأقساط السنوية خلال فترة سريان الاحتكار مما يؤدي إلى سقوط حقوقهم المرتبطة بتلك البراءات - بعد 11 إلى 12 سنة من الإيداع في المتوسط. وبالتالي فإنّ من المهم أن يسهل على المستخدمين المحتملين لاختراع ما، غير صاحب البراءة، إيجاد المعلومات اللازمة لمعرفة ما إذا كانت البراءات سارية أم لا. وبذلك يمكنهم التحقق من إمكانية استخدامهم الاختراع بحرية والتحقق، مثلاً، من إمكانية طرح منتج منافس في السوق أو من لزوم البدء بطلب ترخيص للتمكن من استخدام عملية محمية ببراءة.

وعليه تُعدّ البيانات الخاصة بالوضع القانوني معلومات أساسية لا بدّ للناس من معرفتها ويعني ذلك أنّ التوافر السريع لتلك المعلومات يخلف آثاراً مباشرة، ليس على الأعمال فحسب، بل على المجتمع قاطبة.

وتعترف الأوساط المعنية بالبراءات وتقدر بشدة الجهود التي تبذلها بعض الجهات، مثل المكتب الأوروبي للبراءات والويبو، من أجل جمع وتوحيد البيانات الخاصة بالوضع القانوني. والملاحظ، حتى الآن، أنّ المصدر المركزي في هذا الصدد هو قاعدة بيانات المكتب الأوروبي للبراءات - أي المركز الدولي لوثائق البراءات (INPADOC). وينبغي، على الأقل، أن تُتاح جميع المعلومات عن طريق هذا المصدر المركزي.

ونظراً لحاجة معظم الشركات إلى وضع قانوني عالمي، فإنّ أفضل وسيلة للنفوذ إلى البيانات الخاصة بالوضع القانوني، والحصول على نبذة أولية عامة عنها، هي عن طريق مصدر مركزي وذلك لتلافي لزوم النفاذ إلى مصادر مختلفة لإجراء مسح عالمي عن الوضع القانوني.

وبناء عليه ينبغي أن تكون البيانات الخاصة بالوضع القانوني التي تُوفّر لذلك المصدر كالتالي:

- مناسبة التوقيت
- شاملة
- موثوقة
- صحيحة
- تنطوي على شروح إضافية للمعنى في حال استخدام رموز أو في حال توفيرها بلغات أخرى غير اللغة الإنكليزية

وتكتسي هذه الشروط العامة أهمية بالغة بالنسبة لأوساط المستخدمين.

الأحداث القانونية الرئيسية

تركز مجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG)، من ضمن سلم أولوياتها، على الأحداث القانونية الرئيسية التالية:

الأحداث السابقة لمنح البراءة:

- بيانات الإيداع (على الرغم من أنّ النشر يمثل عادة أول شطر من المعلومات المتاحة للجمهور، فإنّ تاريخ الإيداع يكتسي أهمية بالغة: ذلك أنّ كثيرا من التواريخ تعتمد على تاريخ الإيداع، مثل مدة البراءة ذاتها، أو حق الأولوية، أو شهادة الحماية التكميلية، أو دخول المرحلة الوطنية (لا يمكن لأي بلد اشتراط دخول المرحلة الوطنية قبل مرور 30 شهرا من تاريخ طلب الأولوية)
- نشر الطلب (ينبغي توفير رابط إلى المنشور)
- الفحص
- سحب الطلب
- رفض الطلب
- فيما يخص الإيداعات بناء على اتفاقية التعاون بشأن البراءات على الأقل، دخول المرحلة الوطنية

منح البراءة

الأحداث التالية لمنح البراءة (ينبغي توفير رابط إلى المنشور: من المهم الاطلاع على مضمون ما مُنح)

- الاعتراض
- انتهاء المدة
- دفع الرسوم
- رد الحقوق

أحداث عامة

- تغيير الملكية
- صدور شهادة الحماية التكميلية
- قائمة أعضاء أسرة البراءات مع رابط إلى المنشورات

ويمثل هذا الحد الأدنى للشروط الأساس لتوفير بيانات أكثر شمولية عن الوضع القانوني. وينبغي لكل مكتب يرغب في إتاحة البيانات الخاصة بالوضع القانوني للجمهور توفير الحد الأدنى من تلك البيانات للمصادر المركزية بدون أي تمييز. وينبغي، بعد ذلك، إتاحة بيانات أكثر تفصيلا.

ونود أن نوصي باستهلال مبادرة ترمي إلى إتاحة الحد الأدنى لشروط توفير البيانات الخاصة بالوضع القانوني للمكاتب التي لم تشرع بعد في تعميم تلك البيانات على المصادر المركزية، وتشجيع المكاتب التي بدأت بتعميمها على إثراء ما تقدمه من معلومات.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]